

Received: October 31/2025

Accepted: January 06/2025

Published Online: June 25/2026

**Corresponding author:**

Azzedine Berri

**Email:** [azzedine.berri@univ-bejaia.dz](mailto:azzedine.berri@univ-bejaia.dz)

**Citation :** Berri, A.; Bouayad N., (2026). Modalities: from Epistemic commitment to pragmatic function. AL-Lisaniyyat, 32(1), 103-116.



This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution *AL-Lisaniyyat* © 1971 by *Scientific and Technical Research Center for the Development of the Arabic Language* is licensed under *Attribution-Non-commercial 4.0 International*

## Modalities: From Epistemic Commitment To Pragmatic Function

*Azzedine Berri\**, *Nouara Bouayad*

Abderrahmane Mira University of Bejaia, Algeria.  
Interpretation and Discourse Analysis Laboratory (IAD), Algeria

### ABSTRACT

This study aims to explore linguistic Modalities as a pivotal mechanism for revealing the interactive relationship between speakers and their discours, reflecting their epistemic stance and degree of certainty regarding the propositional content they produce. They study proceeds from the hypothesis that language is not a neutral medium for conveying information, but rather a space in which the speaking subjects Imprint manifests through expressions of belief, hesitation, or judgment concerning their utterances. The study adopts a descriptive analytical methodology grounded in pragmatic linguistic approaches, drawing upon theoretical frameworks that have liberated modalities from purely logical analysis and repositioned them within the context of discursive practice and linguistic communication. The study concludes that modalities are no longer confined to indicating degrees of possibility and necessity, but have become instruments for organizing communicative processes and constructing meaning. The findings further demonstrate that studying modalities enables tracking the subject's presence within linguistic structure and reveals the intertwining of semantic and pragmatic dimensions in meaning construction, thereby establishing them as an essential avenue for understanding discours mechanisms and their communicative dimensions.

**Keywords:** modalities, modalisation, speaker, content and stance, pragmatics.

## الموجهات: من الالتزام المعرفي إلى الوظيفة التداولية

نؤارة بوعباد  
جامعة عبد الرحمن ميرة بجاية (مخبر التأويل وتحليل الخطاب (IAD))  
البريد الإلكتروني المهي: nouara.bouayad@univ-bejaia.dz

عزالدين بري\*  
جامعة عبد الرحمن ميرة بجاية (مخبر التأويل وتحليل الخطاب (IAD))  
البريد الإلكتروني المهي: azzedine.berri@univ-bejaia.dz

تاريخ النشر: 2026/06/25

تاريخ القبول: 2026/01/06

تاريخ الاستلام: 2025/10/31

### ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف الموجهات اللغوية (*modalités*)، بوصفها آلية لسانية محورية، في الكشف عن طبيعة العلاقة التفاعلية بين المتكلم وخطابه، إذ تعكس موقفه المعرفي، ودرجة يقينه من المحتوى القضوي الذي ينتجه. تنطلق الدراسة من فرضية أن اللغة ليست مجرد وسيط محايد لنقل المعلومات، بل فضاء تتجلى فيه بصمة الذات المتكلمة وهي تعبر عن اعتقادها، أو ترددها، أو حكمها على ما تصوغه من ملفوظات. تعتمد الدراسة منهجية وصفية ترتكز على المقاربة اللسانية التداولية، مستفيدة من الأطر النظرية التي حررت الموجهات من التحليل المنطقي الصرّف، وأعدت مؤضعتها ضمن سياق الممارسة الخطابية والتواصل الفعلي. خلصت الدراسة إلى أن الموجهات لم تعد محصورة في الإشارة إلى درجات الإمكان والوجوب، بل أصبحت أدوات لتنظيم العملية التخاطبية وبناء المعنى. كما خلصت إلى أن دراسة الموجهات تتيح رصد حضور الذاتية في البنية اللغوية، وتبين كيف يتشابك البعدان الدلالي والتداولي في صناعة المعنى، ما يجعلها مدخلا أساسيا لاستجلاء آليات اشتغال الخطاب وأبعاده التواصلية.

الكلمات المفتاحية: الموجهات- التوجيه- المتكلم- المحتوى والموقف- التداولية.

\*المؤلف المرسل باللغة اللاتينية: Azzedine BERRI

## **Les modalités : de l'engagement épistémique à la fonction pragmatique**

### **Résumé :**

Cette étude vise à explorer Les Modalités linguistique en tant mécanisme fondamental pour révéler la relation interactive entre le locuteur et son discours, reflétant sa position épistémique et son degré de certitude quant au contenu propositionnel qu'il produit. L'étude part de l'hypothèse que La langue n'est pas un medium neutre de transmission d'information, mais plutôt un espace où se manifeste l'empreinte de sujet parlant exprimant sa croyance, son hésitation ou son jugement concernant ses énoncés. L'étude adopte une méthodologie descriptive-analytique fondée sur l'approche linguistique pragmatique, s'appuyant sur des cadres théoriques qui ont libéré les modalités de l'analyse purement logique et en le repositionnant dans e contexte de la pratique discursive et les ont repositionnées dans le contexte de la pratique discursive et de la communication langagière.

L'étude conclut que les modalités ne se limitent plus à indiquer les degrés de possibilité et de nécessité, mais sont devenues des instruments d'organisation du processus communicatif et de construction de sens. Les résultats démentent également que l'étude des modalités permet de saisir la présence du sujet dans la structure linguistique et révèle l'entrelacement des dimensions sémantique et pragmatique dans la construction du sens, ce qui en fait une voie essentielle pour comprendre les mécanismes de fonctionnement du discours et ces dimensions communicatives.

**Mots clés :** Modalités- Modalisation- Locuteur- Contenu et Position- Pragmatique.

## مقدمة

يُعدُّ الخطاب اللغوي بنية معقدة، تتجاوز مهمة نقل المعلومات إلى عملية تفاعلية، تتشابك فيها الأصوات، والمقاصد، والمواقف، فلا يمكن اختزاله في نقل المعنى أو تمثيل الواقع فحسب، بل يكمن جوهره، في الكيفية التي يُبنى بها هذا المعنى، انطلاقاً من موقع المتكلم وموقفه من المحتوى القضوي لخطابه. من هذا المنطلق، برز مفهوم المُوجّهات اللغوية، باعتبارها من أهمّ الآليات التي تُعبّر عن وعي المتكلم بعلاقته بملفوظاته، وتُظهِر الدرجة التي يلتزم بها إزاء مضمونها صدقاً، أو احتمالاً، أو رغبة، أو تقويماً، فكل ملفوظ هو في الوقت نفسه، قول عن العالم، وقول عن الذات المتكلمة، أي أنّ التلقظ، لا ينفصل عن صاحبه، بل يكشف عن حضوره الدلالي والتداولي في كلّ ملفوظ ينتجه. وبالتالي، فالمُوجّهات هي الآليات التي تُضفي البعد الدلالي والشخصي على الخطاب، وتحوّل الملفوظ من مجرد إخبار إلى فعل تواصل.

حظي مفهوم المُوجّهات باهتمام بحثي متدرج عبر حقول معرفية متباينة، فبعد أن شكّل موضوعاً للدراسة في حقل المنطق، والفلسفة، والنحو منذ وقت مُبكر، شهد المفهوم تطوراً نوعياً خلال السبعينات من القرن الماضي، عندما أمسى محورياً رئيساً في الدراسات التلغوية والتداولية. وقد اكتسبت المُوجّهات أهمية متزايدة في الدراسات المعاصرة، بوصفها أحد الأدوات الجوهرية في تحليل الذاتية والخطاب اللساني. ويشير مونييه (André Meunier) إلى أنّ مصطلح المُوجّهات «يحمل في طياته حمولات دلالية ثرية ومتشعبة، تستمد مرجعياتها بشكل صريح أو ضمني من حقول معرفية متباينة كالمنطق، والدلالة، وعلم النفس، والنحو، والتداولية، ونظرية التلغظ» (Meunier, 1974)، ونتيجة هذا التعدد المرجعي، فإننا نجد الدراسات المُقدّمة في هذا الحقل تتسم بالتنوع والتكامل، حيث تُسهم كل مدرسة وكل حقل معرفي برؤيته الخاصة حول كيفية تصنيفها، وتحديد ماهيتها، وتفسير آليات اشتغالها في الخطاب.

تطرح هذه الدراسة إشكالية نظرية محورية تتعلق بمفهوم المُوجّهات، الذي يتسم بالتشعب، نظراً لتعدد الحقول المعرفية التي تناولته بالدراسة. وتتجلى هذه الإشكالية في مستويات أساسية: أولها، المستوى المفاهيمي والمصطلحي، فالتعدد المرجعي للمُوجّهات أدى إلى تضارب في الترجمة والمقابلات العربية؛ وثانياً، المستوى التصنيفي، فقد تعددت المحاولات التصنيفية للمُوجّهات بتعدد المناهج والمدارس، مما يطرح تساؤلاً حول معايير التصنيف وأسس النظرية؛ وثالثاً، المستوى النظري، حيث شهدت دراسة المُوجّهات انتقالاً نوعياً من المقاربة المنطقية التي ركزت على قيم الصدق ودرجات الإمكان والوجوب، إلى المقاربة التداولية التي أولت اهتماماً بالمتكلم والوظيفة التواصلية. وعليه، يمكن صياغة الإشكالية الأساسية على النحو التالي: كيف يمكن بناء تصور نظري متكامل لمفهوم المُوجّهات، يستوعب تعدد مقابلاتها المصطلحية، وتصنيفاتها المتباينة، ويوضح مسار تطورها من الالتزام المعرفي إلى الوظيفة التداولية؟

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مركزية، مفادها أنّ التضارب المصطلحي والتصنيفي في دراسة المُوجّهات ليس مجرد اختلاف شكلي، بل يعكس تطوراً نظرياً عميقاً في فهم الظاهرة من البعد المنطقي الدلالي إلى البعد التداولي الوظيفي، وأنّ استيعاب هذا التطور يتطلب مقارنة كاملة تجمع بين المستويات الثلاثة: المفاهيمي، والتصنيفي، والنظري.

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف المترابطة، تتمثل في رصد إشكالية ترجمة مصطلح المُوجّهات وتعدد مقابلاته في الدرس اللساني العربي المعاصر، وانعكاساته في فهم الظاهرة، كما تهدف إلى استعراض التصنيفات المختلفة للمُوجّهات ومعايير كل تصنيف، كما تطمح الدراسة إلى بناء رؤية نظرية متكاملة تجمع بين الأبعاد المفاهيمية والتصنيفية والنظرية للمُوجّهات، بما يسهم في إثراء الحقل اللساني ويفتح آفاقاً جديدة للبحث في هذه الظاهرة اللغوية المعقدة.

## 1. مفهوم الموجّهات وحدودها

أولى شارل بالي (Charles Bally) عناية خاصة بمفهوم الموجّهات، معتبرا إيّاه مكونا مركبا من عنصرين أساسيين هما: (dictum) و(modus). ويُشكّل هذين العنصرين الأساس النظري لنظرية الموجّهات عند بالي، ففي تصوره، تتألف الجملة من جزأين متكاملين: أولهما (dictum) وهو التمثيل الذهني الذي ندركه بحواسنا، أو نتذكره، أو نتخيله، وثانيهما (modus) وهو العملية النفسية للشخص الذي يتكلم (Bally, 1965)، فالـ (dictum) هو المحتوى الأساسي للجملة، أي الفكرة أو الحدث الذي نريد التعبير عنه؛ بتعبير آخر، هو ماذا نقول في الجملة، أي موضوع الجملة، مثال: جاء كريم، فإنّ مجيء كريم هو الـ (dictum) أي المحتوى الإخباري البسيط الذي نُعبر عنه. والـ (modus) هو موقف المتكلم من هذا المحتوى، فهو يعكس مشاعر المتكلم وأرائه وتقييماته للمحتوى الذي يُعبر عنه. فالـ (dictum) يُمثّل الجانب الموضوعي، بينما يُمثّل الـ (modus) الجانب الذاتي من الكلام؛ والعلاقة بينهما متكاملة وضرورية، فلا يُمكن أن يكون هناك (modus) من دون (dictum)، لأنّ المتكلم يحتاج إلى محتوى يُعبر عن موقفه منه. في المقابل، يمكن أن يوجد (dictum) بسيط من دون (modus) واضح، كما في الجمل الإخبارية المحايدة. ولفهم الفرق بين (dictum) و(modus)، نستعرض الأمثلة التالية:

- جاء كريم ← هنا نجد (dictum) بسيط دون (modus) واضح
  - جاء كريم بالتأكيد ← أضفنا "بالتأكيد" لنعبر عن يقيننا (modus)
  - ربّما جاء كريم ← "ربّما" تعبر عن الشك (modus)
  - يجب أن يأتي كريم ← "يجب" تعبر عن الضرورة (modus)
  - أعتقد أنّ كريم جاء ← "أعتقد" تعبر عن الرأي الشخصي أي الاعتقاد (modus)
- ففي هذه الأمثلة كلّها الـ (dictum) واحد (مجيء كريم)، لكن الـ (modus) مختلف في كل جملة بحسب الكلمات التي أضفناها. هذان العنصران يعملان معا لإنتاج المعنى الكامل وفهم ما يريده المتكلم.

يواجه الباحث في مجال الموجّهات اللسانية تحديا جوهريا، يكمن في تعدّد التعريفات، وتباين المقاربات النظرية، التي تناولت هذا المفهوم منذ انتقاله من حقله الأصلي في المنطق إلى الدراسات اللسانية المعاصرة. فالموجّهات التي كانت في بداية نشأتها مفهوما منطقيا صرفا، شهدت تطورا جذريا حين تبناها اللسانيون، ووظفوها في تحليل الظواهر اللغوية والتداولية. هذا الانتقال من المجال المنطقي إلى المجال اللساني، لم يقتصر على المفهوم فقط، بل كان بمثابة إعادة تشكيل جذرية له، ليتناسب مع طبيعة الاستعمال اللغوي وتعقيدات التواصل الإنساني.

وعلى الرغم من الجهود المكثّفة التي بذلها اللسانيون لضبط مفهوم الموجّهات في سياقه الجديد، لا يزال هذا المصطلح يكتنفه قدر كبير من التعقيد، ويعاني من صعوبة الإحاطة الكاملة به، ووضع تعريف نهائي جامع مانع له. وتعود هذه الصعوبة إلى طبيعة الموجّهات المتشعبة التي تحتفظ بإرثها المنطقي، وهو ما يُفسر احتفاظ بعض الباحثين اللسانيين بالتعريفات المنطقية التقليدية عند تناولهم لهذا المفهوم.

ولفهم دلالة مصطلح الموجّهات على نحو دقيق، لابد من استعراض أبرز التعريفات، وسنبدأ بتلك المرتبطة بمجال المنطق. فقد عرف المناطقة الموجّهات بأنّها «اللفظة التي تُقرنُ بمحمول القضية فتدل على كيفية وجود محمولها لموضوعها، وهي مثل قولنا: ممكن، وضروري، ومحتمل، وممتنع، وواجب، وقبيح، وجميل، وينبغي، ويجب، ويحتمل، ويمكن، وما أشبه ذلك» (الفارابي، 1985)، فهي تعني الطريقة التي يتحقق بها المحمول في الموضوع ودرجة تحققها من حيث الضرورة، أو الإمكان، أو الامتناع، أو الاحتمال.

ويعرفها برونو (Ferdinand Brunot) بأنها «حدث مُتضمَّن إِمَّا في سؤال أو في قول موجب أو سالب يتمثل لحكمنا وإحساسنا وإرادتنا على خصائص متنوّعة التّنوّع الأقصى. فهو يعد يقينياً أو ممكناً أو يُراد أو يُخشى أو يُؤمر به أو يُنصح بتركه إلخ. هذه هي موجّهات الفكرة» (Brunot, 1936)، ف برونو يعتبر الموجّهات حدثاً متضمّناً في سؤال أو قول موجب أو سالب، يتمثل في تعبير المتكلم عن حكمه وإحساسه وإرادته تجاه القضية المطروحة. بيد أنّ هذا التعريف لم ينعقد تماماً من القيود المنطقية، ولا من جمود أحد قسميها، ولا الفصل بين القسمين دلالياً. هذا التعريف يحدد جهات القول ويعدها، ويعتمد على تصور لبنية ثنائية، أحد قسميها يوافق المجال الجّهّي من القضية المنطقية، والآخر يوافق منها المحتوى القضوي، أي الحدث المتضمن في القول. (العامري، 2016)

ونجد تعريفاً آخر للموجّهات، مفاده أنّها «الطرق المتنوعة للنظر في محمول الجملة على أنّه صادق، أو ليس ضرورياً، أو ضروري، أو راجح، أو ممكن، فالفاعل ينظر إلى الحدث الموسوم بالفعل على أنه ممكن، أو ضروري، أو نتيجة منطقية، أو نتيجة لقراره» (العامري، 2016)، هذا التعريف يتميز بكونه منطقياً صرفاً، إذ ينحصر في التقسيمات المنطقية كالضرورة، والإمكان، والصدق، والنتيجة المنطقية، دون أن يتجاوزها إلى الأبعاد اللسانية، أو التداولية، أو السياقية للموجّهات، فهو لا يعتبر الموجّهات ظواهر لغوية متحركة في سياقات تواصلية متنوعة، بل يحصرها في إطار الحكم على القضايا وفق معايير منطقية محددة.

أما الموجّهات في عرف اللسانيين، فقد أخذت منحى تعريفيًا آخر، إذ تجاوز اللسانيون التصور المنطقي الصوري للموجّهات، وانفتحوا على أبعادها التداولية، والسياقية، والوظيفية، مركزين على دورها في التعبير عن موقف المتكلم نحو قوله. وفي هذا المقام سنعرض بعض هذه التعريفات، ومن بينها تعريف نيكول لوكويلار (N. Le Querler) التي ترى أنّ الموجّهات هي «تعبير المتكلم عن رأيه في محتوى قوله القضوي» (Lequerler, 1996)، فتُفهم الموجّهات حسب هذا التعريف على أنّها نوع من التعليق من جانب المتكلم على محتوى تعبيره، فهو يكشف عن العلاقة بين البنية اللغوية والموقف الذهني للمتكلم تجاه ما يصرح به.

ويرى سرفوني أنّها «وجهة نظر الفاعل الناطق في محتوى القول» (سرفوني، 1998)، فالموجّهات أدوات تعكس تمّوضّع المتكلم إزاء ما يصرح به، لا من حيث صدقه فحسب، بل من حيث موقفه المعرفي والانفعالي تجاهه. فالتكلم لا يكتفي بنقل المحتوى، بل يضفي عليه طابعاً ذاتياً يعبر عن قناعته، أو تردده، أو تقييمه، مما يجعل الموجّهات علامات حضور الذات في الخطاب.

أما غوسلان (L. Gosselin) فقد رفض النزعة الاختزالية، ورفض التعريف الضيق للموجّهات، لذا نجده يقدم تعريفاً لها بقوله: «إنّ مفهوم الموجّهات في مدلوله الواسع، يشمل كلّ شكل من أشكال تصديق/إبطال محتوى مُمَثَّل» (Gosselin, 2005)، فهو يُركز على أنّ الموجّهات، هي كلّ شكل من أشكال التثبیت أو الإلغاء، الذي يفرضه المتكلم على المحتوى المُمَثَّل (القضوي) للخطاب، كالكشك، أو اليقين، أو الالتزام، فالموجّهات آلية تتيح للمتكلم التعبير عن تقييمه الذاتي لمحتوى القول، بحيث لا ينظر إلى الجملة بوصفها حاملة لمعلومة فحسب، بل كحقل دلالي مشحون بموقف المتكلم ونيته.

وعرفها معجم اللغة واللسانيات بأنها «تلك الطريقة التي يتوسل بها المتكلم في التعبير عن موقفه، أو توجّهه، إزاء موضوع ما في الاتصال المتبادل، وعادة ما يكون ذلك باستخدام أدوات نحوية، أو أفعال معينة، أو ما أشبهه» (Hartmann & Storck, 1972)، فالموجّهات آلية لغوية، يُوظّفها المتكلم للتعبير عن موقفه الذاتي إزاء مضمون قوله، وهي تتجاوز مجرد نقل المعلومة، لتكشف عن درجة يقين المتكلم أو التزامه بما يطرحه. تتحقق هذه الموجّهات عبر أدوات نحوية، ومعجمية متنوعة، تُحوّل الملفوظ من خطاب محايد، إلى رسالة مُحمّلة بموقف ذاتي واضح، سواء أكان ذلك على المستوى

المعرفي (الشك، اليقين، الاحتمال)، أم على المستوى القيميّ (الالزام، الإباحة، المنع)، وبهذا تصبح الموجّهات استراتيجية تواصلية فاعلة، تمنح الخطاب قوته الإنجازية، إذ لا تكتفي بإيصال المحتوى القضوي، بل تُؤطره ضمن رؤية المتكلم، وتُعزّز فعالية التفاعل التواصلية بين المتخاطبين.

وما لا يجب إغفاله، هو أنّ الموجّهات منظور غير متخصص ومحصور في لسان واحد (لغة واحدة)، بل يُمكن لأيّ لسان (لغة) أن تدرسه، ذلك أنّه مَبْحَث لسانيّ، يتقوّى موقف المتكلم وتصوره حيال مضمون خطابه، كاشفاً عن آرائه، وعلاقته بما ينجزه من قول. فالموجّهات تُعدّ بصمة ذاتية (marque subjective) لا تكتفي بنقل المحتوى، بل تضيف إليه تقييماً أو توجّهاً، يعكس درجة التزام المتكلم نحو مضمون قوله.

إنّ ترجمة مصطلح الموجّهات وتأصيله في الحقل اللساني العربي الحديث تمثل أزمة مصطلحية عميقة، تتجاوز إشكالية الاختيار بين المقابلات اللفظية، لتصبح مُعضلة مفاهيمية ومنهجية حقيقية. إنّ استقرار المشهد الأكاديمي، يكشف عن حالة من الفوضى المصطلحية والتضخم الهائل في المقابلات المقترحة، وهو ما يُعيق بشكل مباشر تراكم المعرفة العلمية المنضبطة في هذا الباب.

لا تكمن علّة الحالة الراهنة في قِلّة ونُدرة المقابلات، بل في قِيضها اللامؤجّه وغير المنضبط، فيصادف الباحث نفسه أمام كمّ هائل من المقابلات المتنافسة مثل: الجّهة، الوجّه، الموجّهية، المؤقّفة، الصّيغة، وجّهة القول... وغيرها، هذا التعدد لا يبيّن عن ثراء معجمي بقدر ما هو مؤشّر على غياب الإجماع النظري والحسم الاصطلاحي.

وتتفاقم الأزمة، حين نجد أنّ الباحث الواحد قد يعمّد إلى استخدام مقابلات متعددة ومختلفة للمفهوم عينه ضمن العمل البحثي ذاته، مما يعكس حالة من التردد، ويُفصّح عن عدم استقرار المفهوم في ذهن الباحث نفسه.

وبالإضافة إلى مشكلة استخدام مقابلات عديدة لمفهوم واحد، تبرز معضلة أخرى لا تقل أهمية عنها، تتمثل في الخلط المفاهيمي بين المصطلحات، فمصطلح "الجّهة" مثلاً، قد وُظّفَ في سياقات أخرى كمقابل لمصطلح عربي مختلف تماماً ألا وهو (Aspect)، وهنا تكمن خطورة هذا التداخل المصطلحي، فنحن أمام مصطلح عربي واحد يحمل دلالتين لمفهومين غربيين متغايرين نظرياً وإجرائياً. فالجّهة نجدّه في بعض الكتب يطلق على (modalité)، وفي كتب أخرى نجدّه يطلق على (aspect)، فالجّهة (aspect) هي «حالة الفعل كما تعبر عنها صيغة الفعل من حيث مدته وكيفية حصوله» (Baalbaki, 1990)، فالجّهة خاصية لغوية تعبر عنها صيغة الفعل ذاتها، وتكشف عن طبيعة الحدث من جانبيين أساسيين: فالجانب الأول يتعلق بالمدة الزمنية التي يستغرقها الفعل، فيبين ما إذا كان الحدث لحظياً سريعاً، أم ممتداً، أم مستمراً عبر فترة زمنية، مثل: "كان يكتُب" فعل مستمر، مقابل "كَتَبَ" الذي يدل على فعل مكتمل، أمّا الجانب الثاني فيتصل بكيفية وقوع الفعل وطريقة حصوله، هل الفعل اكتمل وانتهى، أم مازال مستمراً، أم متكرر يحدث مرات عديدة، مثل: "كَتَبَ" فعل مكتمل، أي اكتمل وانتهى، "يَكْتُبُ" فعل مستمر، أي الفعل مازال يحدث، "يُؤاَصِلُ الكِتَابَةَ" هو فعل استمراري، أي التركيز على الاستمرار. وهناك من يستعمل هذا المصطلح (الجّهة) مقابلاً واحداً للمصطلحين الأجنبيين (modalité) و (aspect) في وقت واحد، يقول: «الجّهة (Modalité / L'aspect) هي مقولة منطقية، ونحوية، ودلالية، وبلاغية، وسيميائية، وهناك من يسميها أيضاً بالمظهر، أو الوجهة، أو الصيغة» (حمداوي، 2016) هذا الخلط يفرغ المصطلح من حمولته العلمية الدقيقة، ويُفضي إلى الغموض والالتباس في الوسط الأكاديمي، كما يعيق القارئ عن الوصول إلى فهم دقيق ومحدد للمفهوم المقصود.

ولا ينفصل المشهد الأكاديمي عن مساعي الباحثين لاختيار المصطلحات التخصصية الراسخة في حقول معرفية أخرى، وتوظيفها ضمن مجالات معرفية جديدة، بدلا من الانخراط في إعادة تأسيس نظري جديد. ويمثل مصطلح الموقفية نموذجاً لافتاً في هذا الصدد، فهو مصطلح مُتمكّن من حضوره في حقل لسانيات النص. هذا الاختيار ينطوي على معضلة

منهجية حقيقية تتمثل في تعذر ترسيم الحدود الفاصلة والدقيقة بين المفاهيم، وجعل هذه المصطلحات فضفاضة وغامضة، يفتقد إلى الدقة التي تشترطها الممارسة العلمية الرصينة.

في خضم هذا المشهد المصطلحي المضطرب والمثقل بالاختيارات المتباينة، يبرز مصطلح المَوْجَه أو المَوْجَهَات (بصيغة الجمع) كمصطلح متكامل، يستحق أن يُرَجَّح ويختار للأسباب التالية: أولاً هو مصطلح يستمد قوته الدلالية من جذره اللغوي وَجَه، الذي يحمل في طياته معنى التوجيه والإرشاد والتحديد، وهذا المعنى يتطابق بشكل جوهري مع الوظيفة الأساسية لـ (modalités) في الدرس اللساني، ذلك أنّ المَوْجَهَات في حقيقتها النظرية هي عناصر لغوية، تُوجَه القول وتحدد وَجَه الملفوظ من حيث درجة اليقين، أو الإمكان، أو الوجود، أو الإرادة، فحينما يقول المتكلم: "قد يأتي"، أو "يجب أن يأتي"، أو "ربّما يأتي"، فإنّه يُوجَه خطابه نحو موقف معين من المحتوى القضوي، وهو ما يُبرّر استخدام مصطلح يحمل دلالة التوجيه في صلبه.

كما يتميز مصطلح المَوْجَهَات بميزة اشتقاقية لا تتوفر في غيره من المصطلحات المقترحة، فهو صيغة جمع مشتقة من اسم الفاعل (مَوْجَه)، وهو ما يضمن انسجاماً صرفياً مع طبيعة الظاهرة اللسانية المدروسة، فالمَوْجَهَات لا تمثل عنصراً واحداً، بل هي مجموعة متكاملة من الأدوات والعناصر اللغوية (أفعال، حروف، صيغ، تراكييب) التي تؤدي وظيفة واحدة هي التوجيه. بالإضافة إلى ذلك، يكتسب مصطلح المَوْجَهَات أهميته في كونه مصطلحاً خالياً من التداخل المفاهيمي مع مصطلحات أخرى، عكس مصطلح الجهة الذي هو أيضاً مقابل للمصطلح الأجنبي (aspect)، والموقفية (Situationalité) الذي يستخدم في مجال لسانيات النص، هذه السلامة المصطلحية للمَوْجَهَات تُشكّل ضماناً منهجية لتحقيق الوضوح المفاهيمي وترسيم الحدود الفاصلة بين المفاهيم اللسانية المتجاورة والمتقاربة.

على المستوى الوظيفي، ينسجم مصطلح المَوْجَهَات مع الطبيعة التداولية لمفهوم (modalités)، فالمَوْجَهَات ليست مجرد عناصر صورية في البنية اللغوية، بل هي أدوات خطابية، يستخدمها المتكلم لتوجيه المتلقي نحو فهم معين للقضية المطروحة، ولتحديد موقفه من صدق القول، أو ضرورته، أو إمكانيته. بذلك، فإنّ التوجيه (المتضمّن في المصطلح) يعكس البعد التأثيري والقصدي الذي تنطوي عليه المَوْجَهَات في الاستعمال الفعلي للغة.

تؤكد هذه المسوغات مجتمعة الأهلية المنهجية لمصطلح المَوْجَهَات، الأمر الذي يجعله قادراً بامتياز، على استيعاب وحمل الحمولة النظرية والوظيفية الكاملة للمصطلح الأجنبي المكافئ، وعلى تجسيد الدقة المعرفية والعلمية المطلوبة، وضمان الوضوح الاصطلاحي الضروري في الخطاب اللساني العربي المعاصر، بما يضمن أساساً متيناً للدراسات اللغوية التي تناول هذا الحقل المفاهيمي المهم.

## 2. أقسام المَوْجَهَات

لا يقتصر الإشكال المفاهيمي على تعريف المَوْجَهَات فحسب، بل يمتد ليُطال تصنيفها أيضاً، إذ لا يبدو وضع التصنيف أفضل حالاً من التعريف. فقد تعددت المحاولات التصنيفية للمَوْجَهَات تعدداً ملحوظاً، وتباينت المعايير المعتمدة في التقسيم بين الباحثين بشكل لافت، مما أفضى إلى غياب توافق واضح حول التصنيف الأمثل، «فالدراسات التي التزمت بالتعريف المنطقي التزمت بتصنيف المناطق للجهات، فعرضت الجهات المعرفية، والجهات الإلزامية، والجهات الوجودية، والجهات المادية... أما الاتجاهات التي اتّجهت إلى المقاربة التداولية، فبعض منها صنّف الجهات إلى أنواع من الأعمال اللغوية منها التقرير، والأمر، والاستفهام، وغيرها، وأما الدراسات التي عدّت الجهات تعليقا على الإنشاء القولي، فقد ميّزت بين الجهة والتوجيه، فالجهة للقول، والتوجيه لإنشاء القول» (العامري، 2016)، هذا التشتت التصنيفي لا يعكس فقط تعقيد الظاهرة

ذاتها، بل يكشف أيضا عن صعوبة وضع حدود فاصلة بين أنواع الموجّهات المختلفة، خاصة حين تتداخل الدلالات، وتتشابك الوظائف، مما يجعل التصنيف الدقيق تحديا منهجيا حقيقيا أمام الباحثين في الحقل اللساني.

#### أ- تصنيف فراولي (W. Frawley) وغوسلان (L. Gosselin)

قسم الباحثين الموجّهات (محسب، 1996) في قسمين رئيسين وهما: الموجّهات المعرفية والموجهات الإلزامية. أما الموجّهات المعرفية فتتمثل في الموجّهات التي تهتم بالكلام الخبري الذي يعتقد وجوده أو تحققه، ويدخل ضمنها المفاهيم الموجّهية من قبيل: الإمكان، الضرورة، الاعتقاد، الإخبار...، في حين تتمثل الموجّهات الإلزامية في تلك الموجّهات التي تهتم بالتبادل الفعلي بين المتكلم والمتلقي، وتتضمن: الأمر، الطلب، النصح، الترخيص... تُعد هذه الثنائية الركيزة المنهجية التي تسيطر على التحليل اللساني، وهو ما يرسخه كل من فراولي وغوسلان بتقسيم وظيفي متطابق، يشير إلى إجماع نظري للمبادئ الأساسية للمنطق الموجه. فكلا التصنيفين يفصل بين الوظيفة المرتبطة بالمرجعية الإدراكية (اليقين) للمتكلم، التي تعالج اليقين والصدق (الموجّهات المعرفية)، وتلك المرتبطة بالسلطة الاجتماعية (الإلزام) على الفعل (الموجّهات الإلزامية).

ورغم التطابق بين التصنيفين، إلا أنه يتجلى التعميق المنهجي لهذا التصنيف الثنائي في نموذج غوسلان، الذي يعد أكثر تقنيًا وربطًا بالمنطق الصوري، فقد اعتمد غوسلان على المربع الأرسطي للجّهات، لتفريع كل فئة رئيسية إلى موجّهاتها الأربعة المتناظرة. ورغم وجاهة هذا التقسيم والتصنيف، إلا أنه ذو نزعة اختزالية فرضته عليه البنية المنطقية. إن الاعتماد على النزعة المنطقية في التصنيف، وبالأخص المربع الأرسطي، قد يهمل أقساما أخرى من الموجّهات (الموجهات التقويمية مثلا التي تتعلق بالأحكام الأخلاقية للحدث).

#### ب- تصنيف كوليلي (A. Culioli)

أما كوليلي، فقد قدم إطارا تصنيفيا للموجّهات حصرها في أربعة أنماط كبرى (Culioli, 1984)، يركز هذا التصنيف على التفاعل بين المتكلم، والملفوظ (المحتوى القضوي)، والمتلقي، مفسرا كيف تعكس الموجّهات موقف المتكلم أو نيته تجاه هذه العناصر، وهي:

موجّهات النمط 1: ترتبط بالمحتوى القضوي للملفوظ، وتتضمن التأكيد، والاستفهام، والأمر، وهي تشكل بشكل أساسي من خلال موقف المتكلم تجاه العلاقة المسندية (relation prédictive).

موجّهات النمط 2: وتشكل أساسا من الموجّهات المعرفية (اليقين، الاحتمال، الإمكان، الضروري)، ويشير هذا النمط إلى تقييم المتكلم للحكم التصريحي، حيث تنشئ علاقة بين المتكلم وملفوظه. تتعلق هذه الموجّهات بالموقف النقدي للمتكلم الذي يقدر حكما نوعيا على خطابه، مما يسمح له مثلا بتأكيد أو إبراز تقييماته ومساءلة مسؤوليته عن الأحكام.

موجّهات النمط 3: وهي الموجّهات التقديرية (modalité appréciative) وهي تعبر عن الموقف النقدي، أو الحكم النوعي للمتكلم تجاه الحكم التصريحي الذي يميز خطابه، وهذه الموجّهات تمكن المكلم من إبداء رأيه الخاص أو تقييمه الذاتي بخصوص محتوى الملفوظ الذي يتناوله.

موجّهات النمط 4: وتتمثل في الموجّهات بين-الذاتية، ومن خلالها يمكن للمتكلم ممارسة تأثير على المتلقي (الأمر بشكل خاص). يظهر تصنيف كوليلي أن التعبير عن الموجّهات يمنح الأولوية لعلاقات محددة سواء بين المتكلم والملفوظ، أو المتكلم والمتلقي، أو المتكلم وذاته.

#### ج- تصنيف لوكويلا (N. Lu Querler)

تقدم لوكويلار تصنيفا للموجّهات استنادا إلى مركزية المتكلم (العامري، 2016)، ولعلّ هذه المركزية مبرّرة عندها، من خلال التعريف الذي قدمته للموجّهات بأنّها "تعبير المتكلم عن رأيه للمحتوى القضوي من قوله" (تعريف ذكرناه فوق)، أما التصنيف، فهي تصنف الموجّهات إلى ثلاثة أنواع، وهي:

**الموجّهات الذاتية (subjective):** وهي الموجّهات التي تعبر عن علاقة المتكلم بالمحتوى القضوي، وهي تنفرع إلى موجّهات معرفية والتي تتعلق بدرجة يقين المتكلم من محتوى تقريره، وموجّهات تقويمية التي يعبر بها المتكلم عن تقويمه للمحتوى القضوي. أي هي حاضرة في الملفوظ متى عبّر المتكلم عن معرفته الخاصة، أو رأيه بخصوص القضية المطروحة.

**الموجّهات بين الذاتية (intersubjective):** تشير إلى العلاقة بين المتكلم والمتلقي بصدد المحتوى القضوي، وهي تنفرع إلى الأمر، والنصح، والطلب، والاقتراح، والإباحة... فهي تمثل مجموع المواقف التي تضع المتكلم في علاقة مع مخاطبه، أو التي تُخصّص له بخصوص الملفوظ، الهدف منها هو تنظيم التفاعل والتأثير.

**الموجّهات الموضوعية (objective):** وهي تقرير المتكلم لعلاقة استلزام بين قضيتين، أي المتكلم يُخضع المحتوى القضوي لقضية أخرى. فهي موجّهات تُعزى إلى العلاقات المنطقية أو الاستلزامية بين القضايا، ولا تعتمد على حالة المتكلم، أو تقديره، أو إرادته، ويندرج تحتها الشرط، النتيجة، التعارض، الاستدلال...

اعتمدت لوكويلار في تصنيفها على مبدأ المتكلم وهو مركز الموجّهات، وفي هذه النقطة بالذات، وُجّه إلها نقد، يرى أن إدراج الموجّهات الموضوعية في تصنيفها يتعارض مع المبدأ الذي أقرته في التصنيف، فالموجّهات الموضوعية (وقد سمّتها الاستلزامية) لا تعبر عن تصور المتكلم للمحتوى القضوي، أي لا تعكس رأيه أو حكمه، بل إنّها تعبر عن علاقات بسيطة ومحايدة بين الأحداث. وبما أنّ الموجّهات الموضوعية لا تتطلب موقفا ذاتيا، فإن إقرارها في التصنيف، يعني إدراج ظواهر خارجة عن سيطرة المتكلم، وبالتالي تتناقض مع فكرة أن المتكلم هو المحور الأساسي لجميع أنواع الموجّهات.

### 3. الموجّهات من المنطق إلى التداولية

تُشكّل الموجّهات في التقليد اللساني مقولة دلالية أساسية، تُعبّر عن موقف المتكلم من محتوى القضية، وتحدد طبيعة العلاقة التي يقيمها الملفوظ مع الواقع؛ فكل ملفوظ مهما بدأ محايدا، لا يقدم محتوى معرفيا مجردا أو ما يعرف بـ (dictum)، بل يحمل بالضرورة تعليقا أو رد فعل ذاتي من المتكلم وهو ما يعرف بالـ (modus)، وهذا ما أشار إليه بالي. هذا البعد الإلزامي للموجّهات، يجعلها جزءا لا يتجزأ من البنية الدلالية للملفوظ، حيث تساهم مباشرة في بناء معناه الأساسي. وقد شملت تصنيفاتها الكلاسيكية على:

**الموجّهات الحقيقية (Aléthiques):** المرتبطة بالضرورة والإمكان المنطقي (مثال: المربع يجب أن يكون له أربعة أضلاع).

**الموجّهات المعرفية (Epistémiques):** المرتبطة باليقين والاحتمال (مثال: أعتقد أن القطار سيصل متأخرا).

**الموجّهات الإلزامية (Déontiques):** المرتبطة بالإلزام والإباحة (مثال: يجب عليك دفع الضرائب).

**الموجّهات الإرادية (Boulistiques):** المرتبطة بالرغبة والتمني (مثال: أتمنى أن تتحسن الأمور).

بعد إدخال الموجّهات إلى اللسانيات، وخاصة إلى حقل التداولية أو التخاطب، شهد هذا المفهوم تحولا جذريا في التصنيف والتناول. فقد تجاوزت الدراسات اللسانية الحديثة التصنيفات التقليدية ذات الصلة الوثيقة بالمنطق الصوري، لتبرز تمييزا دقيقا بين مستويين متميزين: الموجّهات (Les modalités) التي تنصب على محتوى القول وعلاقته بالعالم، والتوجيه (La modalisation) الذي يتعلق بكيفية إنشاء القول وتقديمه في السياق التلغظي. وقد ميّز بعض اللسانيين بين جهة القول وجهة الإنشاء القول، (وهؤلاء هم من أصحاب نظريات التخاطب) فالتوجيه ليس جهة القول عند هؤلاء (العامري،

(2016)، وقد أسهم هذا التمييز في إعادة النظر في الطبيعة المزدوجة للموجّهات اللسانية: فهي من جهة تصنيف دلالي يحدد علاقة القضية بالواقع، ومن جهة أخرى استراتيجية تداولية يوظفها المتكلم لتحديد التزامه المعرفي (الإبستيمي) وموقعه التلظي.

على النقيض من الموجّهات، يمثل التوجيه بُعدا تلفظيا تداوليا لا يندرج ضمن البنية الدلالية للملفوظ، بل يشكل طبقة ثانية من التعليق على القول. فالتوجيه عند بعضهم هو من مستوى الإنشاء ويتم بالإنشاء نفسه، فهو حكم إنشائي (نسبة إلى الإنشاء الموجد للقول لا إلى الإنشاء البلاغي) على عملية إنشاء القول نفسها، أي المتكلم لا يحكم على القضية مثل: "الطقس بارد"، بل يحكم على فعل قوله لهذه القضية مثل: "يجب أن أقول إنّ الطقس بارد" أو "أستطيع القول إنّ الطقس بارد". فالعلاقة الأساسية في التوجيه هي علاقة المتكلم بإنشائه للقول، فهو حكم ينشئه المتكلم في قوله يُقَيِّم به الإنشاء أو يوضح مقاصده أو غير ذلك، فبدلاً أن يكون الموضوع هو القول (المحتوى)، يصبح الموضوع هو الإنشاء (فعل القول نفسه) (العامري، 2016). وقد طور روبرت فيون (Robert Vion) مفهوما مركزيا في هذا السياق هو الازدواج التلظي *dédoublément* (énonciatif)، حيث يقول: إنّ «التوجيه (La modalisation) ليس قابلا للمساواة مع الموجّهات (Les modalités) التي، كما رأينا، تساهم بشكل مباشر في البنية الدلالية للملفوظات التي تشارك فيها. بل على العكس من ذلك، نجد أن حضوره يضفي غموضا على المعنى، ذلك أنّ إنتاج تعليق انعكاسي حول ما قيل يساهم في بناء صورة لفاعل لغوي مزدوج ومنقسم، أي ذات تتكلم وفي الوقت نفسه تتأمل قولها» (Vion, 2004)، فالموجّهات تُسهم مباشرة في تشكيل المعنى الدلالي للملفوظ، أي تتميز بالشفافية الدلالية، فهي تعبر عن مفاهيم مثل الضرورة، أو الإمكان، أو الاحتمال، فهي جزء من المحتوى القضوي (الموضوعي) للجملة، حيث يكون موقف المتكلم واضحا ومُحدّدا، اليقين في (أنا متأكد)، الاحتمال في (من الممكن)، الضرورة في (يجب)، فتكون درجة التزامه بصدق القضية مباشرة وجَلِيًّا، ولا يترك مجالا للشكّ أو التأويل في درجة يقينه. أما التوجيه فلا يتعلق بالمضمون القضوي نفسه، بقدر ما يعبر عن موقف المتكلم حيال خطابه من خلال ما يُضْفِيه المتكلم على القول من تقييم أو تعليق؛ غير أن الحضور التقييمي للمتكلم لا يوضح المعنى، بل غالبا ما يؤدي إلى تعقيده وإضفاء الغموض عليه، إذ يخلق في الخطاب طبقة تأويلية إضافية، تجعل الموقف الحقيقي، والالتزام المعرفي للمتكلم، أقل وضوحا وشفافية وأكثر قابلية للتأويل، ويعود ذلك إلى أن المتكلم لا يكتفي بإنتاج العبارة، بل يقوم أيضا بتفسيرها، أو إصدار الحكم عليها، وذلك ما يحدث انقسامًا تلفظيا داخل الذات المتكلمة كما أشار فيون، فتظهر هذه الذات من جهة فاعلا منتجا (locuteur producteur) يقدم القول، ومن جهة أخرى تظهر فاعلا معلقا (locuteur suspendu)، أي يراقب كلامه، ويعلّق عليه ويُقيّمه. ومهما يكن دور التوجيه، فإنّه يخلّ في مجال إحالة اللغة على نفسها أو وصفها لنفسها. هذا الانفصال يخلق مسافة بين المتكلم وقوله، مما يتيح له تدبير التزامه بطريقة أكثر مرونة ودقة تداولية.

إنّ ما ذهب إليه فيون من أنّ التوجيه يتبنى صورة ذات منفصلة، يذكرنا مباشرة بنظرية تعدد الأصوات التي طورها ديكر، حيث يرى أن المتكلم، بوصفه المسؤول عن عملية التلظ، يمكنه أن يُبرز داخل خطابه متكلمين متعددين، وينظم وجهات نظرهم، وهو ما يعبر عن طابع التعدد الصوتي للتلظ (Ducrot, 1984)، فكلا المنظورين يتفقان على أن الملفوظ الواحد قد لا يعكس صوتا واحدا، بل يمكن أن يستضيف أصواتا متعددة أو مستويات تلفظية متراكبة، وهنا يكمن فرق آخر بين الموجّهات والتوجيه، وهو فرق في البنية التلفظية التي يفترضها، فالموجّهات تفترض وجود ذات متكلمة موحدة تتخذ موقفا صريحا واضحا من القضية، فالعلاقة التلفظية هنا تقوم على بنية بسيطة (ذات متكلمة ← موقف ← قضية)، وهي بنية تنتج قدرا من الشفافية الدلالية، حيث يكون موقف المتكلم من الملفوظ واضحا وصریحا، والتزامه بصدق القضية مباشرا وخاليا من اللبس والتأويل؛ بينما يفترض التوجيه ذاتا منشطرة أو متعددة، تعمل على مستويين متداخلين: مستوى أول ينتج القول،

ومستوى ثاني يُعلّق عليه، مما يؤدي إلى إضفاء الغموض على المعنى ويفتح الباب لتأويلات عديدة، باعتبار أن المتكلم لم يكتف بإنتاج الملفوظ، بل يُدرج في ملفوظه تعليقا ميتالسانيا (métalinguistique)، يعبر من خلاله عن مسافة أو تحفظ إزاء قوله. هذا البعد المتعدد الأصوات، يجعل من التوجيه آلية تداولية تتيح للمتكلم أن يتموضع في علاقات معقدة مع خطابه، فيقدمه بوصفه موضوعا للتأمل والتعليق، لا مجرد تعبير مباشر عن موقف معرفي.

يكمن الفرق بين الموجّهات والتوجيه في طبيعة مساهمة كل منهما في بناء المعنى، فالموجّهات تنتمي إلى المستوى الدلالي، وتشكل جزءا من المحتوى القضوي للملفوظ وشروط صدقه، فالقول: "أنا متأكد أنّ زيدا قادم" يختلف عن قيمته الصدقية وفي التزامه عن القول: "أظن أنّ زيدا قادم"؛ بينما ينتهي التوجيه إلى المستوى التداولي، فهو لا يشارك مباشرة في بناء معنى القضية، بل يمثل، كما تصفه أوتيه ريفوز (Authier Revuz) مستوى آخر من التلفظ، وإنه تعليق المتكلم على قوله، هذه الصبغ لا تشارك مباشرة في تسلسل القول، بل تمثل مستوى آخر من التلفظ، هو مستوى تعليق المتكلم على قوله الخاص (Revuz, 1995)، فالتوجيه لا يساهم في بناء مضمون القضية، بل يعبر عن تعليق المتكلم على قوله، بذلك يكون مستوى تلفظيا آخر، يبرز وعي المتكلم بخطابه. وعليه، فالتوجيه يغدو علامة على الانفصال بين المتكلم وكلامه، فهو يتيح له إدارة التزامه المعرفي والانفعالي، بطريقة مرنة تتناسب مع المقام التواصلية. ومن ثمّ لا يُقاس نجاح التوجيه بصدق القول، بل بملاءمته التداولية وفعاليتها التواصلية، عكس الموجّهات التي تُقيّم بمعايير الصدق والكذب.

ويكمن فرق جوهري آخر في الطابع الإلزامي للموجّهات والطابع الاختياري للتوجيه، فكل ملفوظ -كما أكد بالي- يحمل بالضرورة جهة ما، حتى لو كانت ضمنية أو محايدة، إذ لا يمكن للمتكلم أن يتلفظ بقضية دون أن يتخذ موقفا منها، ولو بالحياد الظاهري، أما التوجيه فهو استراتيجية تلفظية اختيارية يلجأ إليها المتكلم في سياقات معينة، وهذا ما وضحه نولكه (Henning Nolke) الذي يرى أن كل ملفوظ يمتلك بالضرورة جهة، غير أن التوجيه يمثل ظاهرة إضافية، واستراتيجية تلفظية يتخذ من خلالها المتكلم مسافة من قوله الخاص (Nolke, 2001)، فالموجّهات عنصر ضروري في كل ملفوظ، لأنها تعبر عن الموقف المعرفي أو الانفعالي للمتكلم تجاه محتوى القول، بينما التوجيه ظاهرة ثانوية، أي ليست جزءا من بنية المعنى الأصلي، بل هي إضافة تداولية تعبر عن وعي المتكلم بخطابه، فجملة "ألغي الاجتماع" هي جملة بلا توجيه وتحمل جهة إلزامية تتمثل في التأكيد، أما جملة "حسب ما فهمت، الاجتماع ألغي" جملة فيها توجيه، لأن المتكلم أضاف تعليقا على مصدر معلومته، وهو فعل توجيهي اختياري.

وهناك اختلاف آخر، هو اختلاف في الوظائف التداولية للموجّهات والتوجيه، فالموجّهات تؤدي وظيفة معرفية (épistémique) أساسية، تتمثل في تحديد درجة التزام المتكلم بصدق القضية، بينما يؤدي التوجيه وظائف تداولية أكثر تعقيدا، تتعلق بتخفيف المسؤولية المعرفية التي تمكن المتكلم من تقديم قوله ك رأي أو انطباع، كما في قول المتكلم: "أظن أنّ..." أو "حسب ما يبدو لي..."، وحماية وصون الوجه الاجتماعي عبر تخفيف المواقف الجدلية التي تهدد وجهه مثل النقد والرفض في قوله مثلا: "مع احترامي الشديد لوجهة نظرك، إلّا أنّ..." أو "قد أكون مخطئا، ولكن..."، وخلق مساحة للتفاوض والتأويل من خلال استخدام صبغ غير قاطعة مثل: "يمكن القول إنّ..." أو "من زاوية معينة..."، التي تتيح إمكان تعدد القراءات وقابل للنقاش. هذا البعد الاستراتيجي، يجعل التوجيه أداة تداولية بالغة الأهمية في تدبير العلاقات التخاطبية، والتفاعل الاجتماعي في المواقف التي تتطلب موازنة بين الصراحة والمجاملة، كخطابات الطلب، والنصح، والنقد...، حيث يُمكن المتكلم من الموازنة بين الالتزام والتحفظ، بين التأكيد والانفتاح على التأويل.

#### 4. الاستنتاج

وفي ختام هذه الدراسة، التي سعت إلى الإحاطة بظاهرة الموجّهات في أبعادها المفهومية والدلالية والتداولية، توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات، أهمها:

لقد كشف البحث عن الطبيعة المعقدة لهذه الآليات اللغوية، بوصفها تجسيدا لموقف المتكلم وتجليا لذاته في الخطاب، سواء عبر التعبير عن التزامه المعرفي أو موقفه التقييمي، وعرضنا ما يُثار حول تصنيف الموجّهات، والذي أحدث خلافا واسعا بين الباحثين، إذ تتباين المقاربات بين من يُقصرها على الموجّهات المعرفية والالزامية، ومن يُوسّع المفهوم ليشمل فئات أخرى، وذلك ما يعكس تعدد الزوايا النظرية التي تناولت الظاهرة، وتَنوّع الأسس التي بُني عليها التصنيف.

وقد أبرز التحليل أزمة مصطلحية حادة، تعاني منها الدراسات العربية المعاصرة في تعاملها مع هذا المفهوم، نتيجة لتضارب الترجمات (الجهة، التوجيه، الموقفية، وجهة القول...)، واختلاف المرجعيات النظرية (المنطقية، الدلالية، التداولية) التي استندت إليها كل مقاربة، مما أحدث اضطرابا في التحديد الدقيق للظاهرة.

وكما ينبغي ضرورة إرساء تمييز منهجي دقيق بين:

الموجّهات (Modalités)؛ باعتبارها الوسائط والقرائن اللغوية الحاملة لموقف المتكلم وتقييمه،

التوجيه (Modalisation)؛ بوصفه العملية التلفظية الاستراتيجية التي يدير عبرها المتكلم المسافة بينه وبين قوله.

فإذا كانت الموجّهات التقليدية تضبط علاقة الملفوظ بالواقع (معيّار الصدق)، فإن التوجيه التداولي يضبط علاقة المتكلم بملفوظه (معيّار الملاءمة).

وعليه، تؤكد الدراسة أنّ الاقتصار على التحليل الدلالي الصرف، يظل قاصرا عن الإحاطة بظاهرة الموجّهات. إنّ فهمها العميق يقتضي بالضرورة اعتماد منظور تكاملي، يجمع بين البعدين الدلالي (المعرفي) والتداولي، لأنّها تمثل في جوهرها نقطة تقاطع محورية بين المعرفة والاستراتيجية، وبين الدلالة والاستعمال.

إن هذه النتائج تفتح الباب أمام آفاق بحثية مستقبلية، تتمثل أولا في ضرورة العمل على توحيد المصطلح اللساني العربي في هذا الحقل، وثانيا، في تطبيق هذا المنظور التكاملي الدلالي-التداولي، لرصد استراتيجيات التوجيه وتحليل الموجّهات في سياقات خطابية عربية متنوعة، وما يكشف عن البنى الذاتية والحجاجية العميقة الكامنة فيها.

## المراجع

- العامري، محمود عباس. (2016). *الجهات في المنطق واللسانيات*. تونس: الدار التونسية للكتاب.
- حمداوي، جميل. (2016). *مفهوم الجهة في اللسانيات* (ط.1). شبكة الألوكة.
- سرفوني، جان. (1998). *المفوضية*. دمشق: اتحاد الكتاب العرب.
- محاسب، محيي الدين. (1996). الأبعاد الدلالية في إعراب الفعل المضارع: الزمن، الجهة، الموجهية. *مجلة الآداب والعلوم الإنسانية*، 22(1)، 191-248.
- الفارابي. (1985). *كتاب العبارة*. ضمن كتاب المنطق عند الفارابي. بيروت: دار الشرق.
- Authier-Revuz, J. (1995). *Ces mots qui ne vont pas de soi: Boucles réflexives et non-coïncidences du dire* (éd. 1). Paris: Larousse.
- Baalbaki, R. (1990). *Dictionary of linguistic terms* (éd. 1). Beirut, Lebanon: Dar El-Ilm Lil-Malayin.
- Bally, C. (1965). *Linguistique générale et linguistique française* (éd. 4). Berne: Francke.
- Brunot, F. (1936). *La pensée et la langue*. Paris: Masson et Cie.
- Culioli, A. (1984). *Notes du séminaire de DEA*. Université de Paris.
- Ducrot, O. (1984). *Le dire et le dit*. Paris: Les Éditions de Minuit.
- Gosselin, L. (2005). *Temporalité et modalité*. Bruxelles: De Boeck.
- Hartmann, R. R. K., & Storck, F. C. (1972). *Dictionary of language and linguistics*. London: Applied Science Publishers.
- Nølke, H. (2001). *Le regard du locuteur 2: Pour une linguistique des traces énonciatives*. Paris: Éditions Kimé.
- Le Querler, N. (1996). *Typologie des modalités*. Caen: Presses Universitaires de Caen.
- Meunier, A. (1974). Modalités et communication. *Langue française*, 21(1), 8–25.
- Vion, P. (2004). Modalité, modalisation et discours représentés. *Langue française*, 156, 96–111

## Romanized References

- Al-‘Āmirī, Maḥmūd ‘Abbās. (2016). *Al-jihāt fī al-manṭiq wa-al-lisāniyyāt*. Tūnis: al-Dār al-Tūnisiyyah lil-Kitāb.
- Ḥamdāwī, Jamīl. (2016). *Maḥmūd al-jihāh fī al-lisāniyyāt* (Ṭ. 1). Shabakat al-Alūkah.
- Sarfunī, Jān. (1998). *Al-malfūẓiyyah*. Dimashq: Ittiḥād al-Kuttāb al-‘Arab.
- Maḥsab, Muḥyī al-Dīn. (1996). Al-ab‘ād al-dalāliyyah fī i‘rāb al-fī‘l al-muḍārī‘: al-zaman, al-jihāh, al-muwajjihīyyah. *Majallat al-Ādāb wa-al-‘Ulūm al-Insāniyyah*, 22(1), 191–248.
- Al-Fārābī. (1985). *Kitāb al-‘Ibārah*. Ḍimna Kitāb al-Manṭiq ‘inda al-Fārābī. Bayrūt: Dār al-Sharq.